أثر فترة المراجعة على جودة التقارير المالية

دراسة تطبيقية على مكاتب المحاسبة والمراجعة بمصر

أ.د/ محمود عبد الفتاح إبراهيم رزق

أستاذ المحاسبة الإدارية والتكاليف

كلية التجارة –جامعة المنصورة

إيمان بدوي سالم بدوي

باحثة ماجستير

كلية التجارة –جامعة المنصورة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير طول فترة المراجعة وحجم مكتب المراجعة على جودة التقارير المالية. وقد ركزت الدراسة تحديدًا على التأكد من فاعلية طول فترة المراجعة لمدة خمس سنوات كحد أقصى، مع عدم وجود حد أدنى. كما ركزت الدراسة على معرفة تأثير حجم مكتب المراجعة في تعزيز العلاقة بين طول فترة المراجعة وجودة التقارير المالية.

اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات من خلال قائمة الاستقصاء وتوزيعها على العينة، حيث تم جمع ٢٥٠ قائمة صالحة للتحليل الإحصائي.

وتوصلت إلى أن طول فترة المراجعة المحددة بخمس سنوات كحد أقصى يؤدي إلى تقليل حجم الاستحقاقات التقديرية مقاسة بالقيمة المطلقة، وبالتالي تحسين جودة القوائم المالية.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين فترة المراجعة وجودة التقارير المالية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الكلي (٠.٦٩٢) عند مستوى معنوية (٠.٠٠٥). تم تحديد أبعاد فترة المراجعة وجوانب جودة التقارير المالية من حيث قوة الارتباط، وأظهرت النتائج أن زمن الفترة كان الأكثر ارتباطًا بجودة التقارير.

وأشارت الباحثة إلى عدة توصيات من أهمها: يُفضل تقصير فترة المراجعة لتحسين جودة التقارير المالية. فقد يكون تقصير الفترة مفيدًا في تحسين دقة وموثوقية المعلومات المالية، حيث يمكن أن يساهم ذلك في تحسين شفافية التقارير المالية وفهمها من قبل المستفيدين.

الكلمات المفتاحية: فترة المراجعة، جودة التقارير المالية، مكاتب المحاسبة والمراجعة.

Abstract:

This study aimed to investigate the impact of audit period length and audit firm size on the quality of financial reports. The study specifically focused on verifying the effectiveness of a maximum audit period of five years, with no minimum period defined. Additionally, the study examined how the size of the audit firm affects the relationship between audit period length and the quality of financial reports.

The researcher used a descriptive-analytical approach to collect data through a survey questionnaire, which was distributed to a sample, and 250 valid questionnaires were collected for statistical analysis.

The study found that an audit period of five years as a maximum reduces the size of estimated liabilities, measured by their absolute value, thus improving the quality of financial statements.

The results of the study showed a strong positive relationship between the audit period and the quality of financial reports, with a correlation coefficient of 0.692 at a significance level of 0.05. The study identified the dimensions of the audit period and aspects of financial report quality in terms of the strength of the correlation, and the results indicated that the audit period was most strongly correlated with the quality of the reports.

The researcher provided several recommendations, including: it is preferable to shorten the audit period to improve the quality of financial reports. Shortening the period may be useful in enhancing the accuracy and reliability of financial information, as it can contribute to improving the transparency and understanding of financial reports by stakeholders.

Keywords: Audit tenure, Financial report quality, Accounting and auditing firms.

ولتوضيح ذلك تناولت الباحثة الدراسة من خلال الخطة التالية:

أولا: المقدمة:

تمثل فترة المراجعة عدد السنوات التي قضاها المراجع مع نفس العميل. وهناك بعدان متعارضان حول طول فترة المراجعة: الأول تنظيمي، حيث يرى ضرورة تطبيق التغيير الدوري الإلزامي للحفاظ على استقلالية المراجع، والثاني مهني، حيث يعتقد الممارسون للمهنة أن التغيير المتكرر قد يؤدي إلى فقدان المعرفة المكتسبة، مما يتسبب في تكاليف باهظة نتيجة لمحاولة المراجع اكتساب المعرفة خلال السنوات الأولى من الارتباط (Carcello and Nagy, 2004).

إن التقارير المالية تُعد معاملة ثنائية الأطراف، حيث تقوم الشركة المصدرة للتقرير المالي بتقديمه إلى المستفيدين المختلفين الذين يستخدمونه بغرض مساعدتهم في تحسين قراراتهم المالية بشأن

الشركة المصدرة للتقرير. ومن ثم، فإن الهدف من إعداد التقارير المالية يتمثل في دعم الأطراف المهتمة بتقييم الأداء السابق للشركة، ومن ثم التنبؤ بأدائها المستقبلي. وهذا يعني تقييم ما إذا كانت كافة الموارد قد تم تخصيصها كما ينبغي. وحتى يتحقق ذلك الهدف، يجب أن تفي التقارير المالية بالحد الأدنى لمتطلبات مستوى الجودة في المعلومات التي تتضمنها (Fettry, 2015).

إن تقرير المراجعة يعد أداة تواصل بين مستخدمي التقارير المالية ومراقب الحسابات، حيث يعرض تقرير المراجعة رأي مراقب الحسابات بشأن مدى مصداقية القوائم المالية في التعبير عن المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للشركة بما يتوافق مع المعايير المطبقة. ولم يتغير شكل تقرير المراجعة منذ أربعينيات القرن الماضي، حيث يأخذ شكل نموذج النجاح/الفشل، الذي يقوم فيه مراقب الحسابات بتوضيح مدى صدق وعدالة القوائم المالية في جميع النواحي المادية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض منفعة تقرير مراقب الحسابات بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية، بسبب أن التقرير ينقل القليل من المعلومات التي حصل عليها وقام بتقييمها أثناء عملية المراجعة، مما جعل مستخدمي هذه التقارير ينظرون في تقرير المراجعة الحالي فقط لتحديد ما إذا كان رأي مراقب الحسابات غير متحفظ (خلف، ٢٠٢٣).

تستمد مهنة المراجعة أهميتها من هدفها الأساسي والمتمثل في تحسين محتوى وجودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، ويتم ذلك من خلال قيام المراجع بإضفاء الثقة على المعلومات المحاسبية الموجودة بالقوائم المالية التي يتم مراجعتها. وعلى الرغم من ذلك، فقد تعرضت مهنة المراجعة لتحديات تتعلق بفقدان الثقة والمصداقية في الآونة الأخيرة نتيجة لتزايد الأزمات الاقتصادية والمالية على المستويين المحلي والعالمي، حيث واجه العالم أزمات مالية وانهيارات أدت إلى إفلاس العديد من الشركات العالمية، مما أدى إلى فقدان ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المالية (المر، ٢٠٢١).

ثانيًا: مشكلة الدراسة:

استجابة لمخاوف مستخدمي التقارير المالية بشأن انخفاض المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة، فقد أصدرت العديد من المنظمات والهيئات المهنية معايير جديدة تهدف إلى تحسين محتوى تقرير المراجعة. ومن أهم هذه المعايير ما أصدره مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي (The International Auditing and Assurance Standards Board – IAASB)، وهو معيار المراجعة الدولي لعام ٢٠١٥م، الذي طالب مراجعي الحسابات بالإفصاح عن الأمور الرئيسية

للمراجعة في تقريرهم اعتبارًا من ديسمبر ٢٠١٦م (de Ricquebourg & Maroun, 2023; Lin & Yen, 2022).

وبالرغم من أننا في مصر نتبع معايير المراجعة الدولية، إلا أن تقرير المراجعة في مصر ما زال يأخذ الشكل التقليدي. وقد تباينت الدراسات السابقة، حيث توصلت إلى أنه كلما زادت فترة المراجعة، فإن ذلك يؤدي إلى تحسين جودة المراجعة، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية.

التساؤل الرئيسي: كيف تؤثر فترة المراجعة على جودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية؟

ثالثًا: أهداف الدراسة:

دراسة أثر طول فترة المراجعة على جودة التقارير المالية في بيئة الممارسة المهنية المصري.

رابعًا: أهمية الدراسة:

تأتي الأهمية من حيث تنظيم العلاقة بين مكتب المراجعة والعميل لتحقيق رقابة أكبر، ومعرفة جوانب القصور في النظام المحدد لعدد سنوات المراجعة، وما إذا كان هناك حاجة لزيادة عدد سنوات المراجعة. كما يتم التحقق من ما إذا كان النظام القائم فعالًا ويحقق الهدف الرئيسي المتمثل في زيادة استقلالية المراجع.

خامسًا: نطاق الدراسة:

١) الحدود الموضوعية: تشير الدراسة إلى موضوع "أثر فترة المراجعة على جودة التقارير المالية".
٢) الحدود المكانية: اقتصر تطبيق الدراسة على مجموعة من مكاتب المحاسبة والمراجعة.
٣) الحدود البشرية: اقتصر تطبيق الدراسة على عينة من العاملين في مكاتب المحاسبة والمراجعة محل الدراسة.

سادسًا: منهجية الدراسة:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لجمع بيانات الدراسة باستخدام الاستبانة وتطبيقها على مراقبي الحسابات وتحليلها. كما تم استخدام المنهج الاستقرائي في دراسة وتلخيص الدراسات

السابقة. واعتمد البحث أيضًا على المنهج الاستنباطي في الدراسة الاختبارية لاختبار الفروض والتوصل إلى النتائج.

سابعاً: الدراسات السابقة واشتقاق الفروض:

١) دراسة (باسودان، يوسف عبد الله عمر،٢٠٢٢) :

أثر طول فترة المراجعة وحجم مكتب المراجعة على جودة القوائم المالية: استهدفت الدراسة معرفة تأثير طول فترة المراجعة وحجم مكتب المراجعة على جودة القوائم المالية، وذلك بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية. وقد ركزت الدراسة تحديدًا على التأكد من فاعلية طول فترة المراجعة التي تم تحديدها بخمس سنوات كحد أقصى، مع عدم وجود حد أدنى.

كما ركزت على معرفة تأثير حجم مكتب المراجعة في تعزيز العلاقة بين طول فترة المراجعة وجودة القوائم المالية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن طول فترة المراجعة المحددة بخمس سنوات كحد أقصى يؤدي إلى تقليل حجم الاستحقاقات التقديرية، وبالتالي تحسين جودة القوائم المالية.

٢) دراسة (AL-Thuneibat et al., 2011):

أثر طول فترة المراجعة وحجم مكتب المراجعة على جودة المراجعة في الشركات الأردنية المساهمة خلال الفترة من (٢٠٠٢) إلى (٢٠٠٦): استهدفت الدراسة معرفة أثر طول فترة المراجعة على جودة المراجعة.

وتوصلت النتائج إلى أن طول فترة المراجعة يؤثر بشكل سلبي على جودة المراجعة، وأن حجم مكتب المراجعة لا يسهم في تحسين الجودة. ورأت الدراسة أن سبب هذا التدهور يعود إلى أن الفترات الطويلة قد تخلق ثقة مكتسبة لدى المراجع تجاه العميل، مما يعرض الاستقلالية للخطر، وينتج ذلك من خلال العلاقات التي توطدت بينه وبين الإدارة.

٣) دراسة (Mangy et al., 2008):

استهدفت الدراسة بيان أثر طول فترة المراجعة والتغيير الدوري للمراجعين الخارجيين على جودة المراجعة.

وتوصلت الدراسة إلى أن طول فترة التعاقد له تأثير إيجابي على جودة عملية المراجعة نتيجة للزيادة في حجم المعرفة التي يمتلكها المراجع نتيجة عمليات الفحص المتكررة لشركة العميل على مدار فترات طويلة، مع التأكيد على أن انخفاض مستوى الاستقلال المهني مرتبط بالصفات الشخصية للمراجع وليس بطول فترة المراجعة.

٤) دراسة (أبو الخير، ٢٠٠٦):

استهدفت الدراسة بيان أثر فترة المراجعة والتغيير الإجباري للمراجعين على جودة المراجعة والتكاليف الخاصة بها.

وتوصلت الدراسة إلى أن جودة المراجعة لم تنخفض في السنوات الأولى. كما أثبتت الدراسات الأمريكية أن تغيير المراجعين يؤدي إلى إطالة فترة التقرير. وأثبتت النتائج أنه إذا بقي المراجع مع الشركة بعد انقضاء المدة المقررة بأي وسيلة غير مخالفة لضوابط التغيير، فإن ذلك قد يؤثر على الاستقلالية.

وأوصت الدراسة بإمكانية تبني آليات التغيير مع وضع ضوابط تحول دون الالتفاف عليها، وألا تقل المدة النظامية لبقاء المراجع مع العميل عن خمس سنوات.

ثامنًا: فروض البحث واشتقاق الفروض:

١) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفترة المراجعة على جودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية.
٢) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفترة المراجعة على دقة المعلومات وجودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية.
٣) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفترة المراجعة على موثوقية المعلومات وجودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية.
٤) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفترة المراجعة على شمولية التقارير وجودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية.

تاسعًا: الإطار النظري للدراسة:

١. **فترة المراجعة:** هي الفترة التي يتم خلالها تدقيق وتحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع أو عملية معينة، سواء كانت تتعلق بأداء شخصي أو مالي أو تنظيمي. وتعتبر هذه الفترة من المراحل الأساسية لضمان الدقة والكفاءة في العمل أو المشروع قيد المراجعة.

٢. **طول فترة المراجعة:** هناك بعدان متعارضان حول طول فترة المراجعة: الأول تنظيمي، حيث يرى ضرورة تطبيق التغيير الدوري الإلزامي للحفاظ على استقلالية المراجع، والثاني مهني، حيث يعتقد الممارسون للمهنة أن التغيير المتكرر قد يؤدي إلى فقدان المعرفة المكتسبة، مما يتسبب في تكاليف باهظة نتيجة لمحاولة المراجع اكتساب المعرفة خلال السنوات الأولى من الارتباط (Carcello and Nagy, 2004, p. 1-19).

كما وجدت العديد من الدراسات السابقة أن حجم مكاتب المراجعة مرتبط إيجابيًا بجودة التقارير المالية. وتتمثل فترة المراجعة في عدد السنوات التي قضاها المراجع مع نفس العميل. وكلما زادت فترة المراجعة، أدى ذلك إلى تحسين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية (Chen et al., 2008; Jenkins and Valury, 2008; Malik et al., 2017; Jadiyappa et al., 2021).

٣. **أهداف فترة المراجعة:**

١. تحليل الدقة: التأكد من أن البيانات والمعلومات دقيقة وصحيحة.
٢. تقييم الأداء: قياس مدى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة.
٣. تحسين العمليات: اكتشاف أوجه القصور أو المجالات التي تحتاج للتحسين أو التعديل.
٤. التأكد من الامتثال: التأكد من أن العمليات تتماشى مع السياسات واللوائح المعمول بها.
٥. اتخاذ قرارات مستنيرة: توفير قاعدة بيانات قوية واتجاهات واضحة للمساعدة في اتخاذ القرارات المستقبلية.

٤. **مفهوم المراجعة:** كما عرفت بأنها علم يتمثل في مجموعة من المعايير والمبادئ والأساليب والقواعد التي يمكن من خلالها القيام بفحص انتقائي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات الموجودة في السجلات والدفاتر والقوائم المالية للمشروع وذلك بغرض إبداء رأي فني محايد في التعبير عن القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال الشركة سواء ربح أو خسارة وعن مركزها المالي في نهاية الفترة المحاسبية (بن عيسي، ٢٠٢٣)

٥. **أهمية المراجعة:** تلعب المراجعة دور مهم في الأوساط الحكومية والأوساط المالية في الاقتصاد حيث تعتمد على معلومات تم تجهيزها من خلال الآخرين، ويقوم المراجع بإبلاغ الأطراف الأخرى بمدى صدق وصحة البيانات والمعلومات المالية (ناجي، ٢٠١٦).

٦. **مفهوم جودة التقارير المالية:** عرفت بأنها انعكاس منظم لكل من الحالة المالية والأداء المالي للشركة، وبالتالي يمكن اعتبارها مجموعة من المكونات تتمثل فى جودة المعلومات المالية، وجودة عرض المعلومات المالية والإفصاح عنها (Renkas et al., 2015). إن جودة التقارير المالية تتمثل في مدى دقة ومصداقية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وخلوه من الأخطاء الجوهرية، وإعداده وفقا للمعايير المحاسبية، وسلامة الإفصاح عنه وتوصيله بكل شفافية وبدون تشويش أو تضليل لمستخدمي التقارير المالية، بالإضافة إلى توافر خصائص جودة المعلومات المحاسبية حتى تعكس تلك التقارير الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة أثناء فترة معينة، وتؤدي إلى اتخاذ المستثمرين لقرارات رشيدة (صبحي وآخرون، ٢٠٢٢).

٧. **أهداف التقارير المالية:**

يتمثل الهدف الرئيسي من إعداد التقارير المالية في توفير معلومات مالية ذات جودة عالية عن الشركة المعد عنها التقارير والتي تكون مفيدة لأصحاب المصالح في ترشيد جميع قراراتهم المختلفة (عبد العزيز، ٢٠٢٣). وتنوعت أهداف التقارير المالية بتنوع حاجات المستخدمين، ومن أبرز الأهداف نجد: (نقال، ٢٠٢٢، بن غانم، ٢٠٢٣)

٨. **أهمية جودة التقارير المالية:**

تتمثل أهمية التقارير المالية في أنها المنتج النهائي للمحاسبة والمصدر الرئيسي في الحصول على المعلومات للأطراف المتعددة مثل مؤسسات الإقراض والمستثمرين الحاليين والمحتملين وأصحاب المصالح والهيئات الحكومية والضريبية (حجاج، ٢٠٢٢). حيث إن المعلومات المالية عالية الجودة تعد أحد الأعمدة الرئيسية للأسواق المالية (Qawqzeh et al., 2020)، كما أن كفاءة الكثير من القرارات الاقتصادية لمجموعات مختلفة في السوق تعتمد على تلك المعلومات (Assad & Alshurideh, 2020).

٩. **نماذج قياس جودة التقارير المالية:**

تم استخدام العديد من الطرق والنماذج والأساليب المختلفة لقياس جودة التقارير المالية فى الكثير من الدراسات والبحوث السابقة، وعلى الرغم من ذلك ما زالت عملية تطوير أساليب وطرق جديدة للقياس مستمرة، وفيما يلي تعرض الباحثة بعض نماذج القياس وهي كما يلي:

- **نموذج النقاط المعيارية:** يتميز بطريقة فريدة فى قياس مستوى جودة التقارير المالية؛ حيث يعد هذا النموذج أداة مركبة وشاملة لتقييم جودة المعلومات المالية والمعلومات غير المالية فى التقارير المالية المنشورة، كما يعتبر نموذج النقاط المعيارية من أهم النماذج التي تناسب طبيعة البيانات والمعلومات المالية وغير المالية التي يتم الإفصاح عنها فى القوائم المالية والمعلومات المتممة لها (خليل، ٢٠١٩).
- **نموذج "Beneish "M-Score:** هو نموذج إحصائي تم إنشاؤه عام ١٩٩٩م من قبل Messod Beneish، يعتمد هذا النموذج على استخدام ثماني متغيرات لها صلة بالنسب المالية وتستند على مقاييس محاسبية كمية هدفها هو التحقق مما إذا كانت إدارة الشركة تقوم بالتلاعب فى التقارير والقوائم المالية، ويقوم "M-Score" بتحديد مستوى هذا التلاعب. ويعد هذا النموذج من النماذج الاحتمالية، ويكون لدى الشركات التي لها ميل أكبر لممارسة الاحتيال والتلاعب (Herawati, 2015).
- **نموذج الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:** إن هذا النموذج يتميز بأنه مقياس مباشر لجودة التقارير المالية ويعتمد هذا النموذج على خصائص جودة المعلومات المحاسبية وذلك وفق الإطار المفاهيمي الجديد للمحاسبة المالية الصادر عام ٢٠١٠م عن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية، وهى الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية أكثر منفعة للمستفيدين فى عملية اتخاذ القرارات وتتمثل هذه الخصائص فى الخصائص النوعية الأساسية (المصداقية والملائمة) والخصائص النوعية المعززة والتي تعمل على تعزيز منفعة المعلومات المحاسبية (القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والوقتية) (Yurisandi & Puspitasari, 2015).
- **نموذج تمهيد الدخل:** إن تمهيد الدخل يعد عملًا متعمدًا من جانب إدارة البنك لأهداف تخفيض تقلبات الدخل عن طريق إستخدام أدوات وأساليب محاسبية معينة، حيث يقلل ذلك من جودة المحاسبة عندما تستغل البنوك تمهيد الدخل لإنتاج إنطباع عن التوافق مع الأهداف الإشرافية، (Osma et al., 2019).
- **نموذج جودة الاستحقاق:** يعتبر هذا النموذج أحد النماذج المهمة والمستخدمة فى قياس مستوى جودة التقارير المالية، ويعتمد هذا النموذج على أساس الاستحقاق فى المحاسبة؛ حيث يتم الاعتراف بالإيرادات والمصروفات بشكل مستقل عن المتحصلات والمدفوعات (خليل، ٢٠١٩).

عاشراً: الدراسة التطبيقية:

أ-مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في ١٠٠ مكتب من مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر وذلك خلال عام ٢٠٢٤ ميلادياً، والذي يصل عددهم تقريباً إلى (١٠٠٠) فرداً.

ب-عينة الدراسة:

تم تشكيل إطار العينة للدراسة من العاملين في ١٠٠ مكتب من مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر. وقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من العاملين، وتم تحديد حجم العينة باستخدام المعادلة التالية:(Sekaran, Bougie, 2010)

$$n = \frac{NP(1-P)x^2}{(N-1)d^2 + P(1-P)x^2}$$

ج-اختبار صلاحية واعتمادية أداة الدراسة:

قامت الباحثه باختبار أداة الدراسة وذلك للتأكد من أن الأسئلة في الاستقصاء تقيس فعلا متغيرات الدراسة، وأن الاستقصاء يتمتع بالثبات والصدق وذلك من خلال الاختبارات الإحصائية، التالية:

صلاحية واعتمادية أداة الدراسة لقياس متغير فترة المراجعة:

تم قياس متغير فترة المراجعة من خلال بعد واحد له عباراته الفرعية بعدد ٥ اسالة، وتم استخدام معامل الاتساق الداخلي للتعرف على صلاحية الأداة في محور فترة المراجعة، كما تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) بهدف قياس الثبات (درجة الاعتمادية)، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١):

نتائج تحليل صلاحية واعتمادية أبعاد متغير فترة المراجعة.

الأبعاد	العبارات	الاتساق الداخلي	العدد	ألفا كرونباخ
(١) زمن الفترة:	١	٠.٥٥٥	٥	٠.٧١٨
	٢	٠.٧٢٨		
	٣	٠.٨٠٦		
	٤	٠.٦٢٩		

الأبعاد	العبارات	الاتساق الداخلي	العدد	ألفا كرونباخ
	٥	٠.٧١٩		
المعامل الكلي			٥	٠.٧١٨

* الدلالة الإحصائية عند مستوى المعنوية (٠.٠٥).

من الجدول السابق رقم (١) يتبين ما يلي:

- الصلاحية لجميع البنود على مستوى أبعاد فترة المراجعة، حيث جاءت معاملات الاتساق الداخلي معنوية عند مستوى (٠.٠٥)، وقد تراوحت هذه المعاملات بين (٠.٥٥٥) إلى (٠.٨٠٦)، الأمر الذي يعكس قوة قيم المعاملات ومدى اقترابها من الواحد الصحيح، مما يعكس العلاقة بين الأبعاد المختلفة ومدى تمثيلها لأبعاد فترة المراجعة، وهذا ما ينعكس بشكل كبير على درجة مصداقية هذه الأبعاد.
- أكدت قيم معامل ألفا كرونباخ على اعتمادية هذه الأبعاد بشكل كبير حيث كانت (٠.٧١٨)، وذلك لبعد واحد وخمسة عبارات، مما يعكس درجة عالية من ثبات الأداة المستخدمة في التعبير عن متغير فترة المراجعة.

د-صلاحية واعتمادية أداة الدراسة لقياس متغير جودة التقارير المالية:

تم قياس متغير جودة التقارير المالية من خلال ثلاثة أبعاد لكل منها عباراتها الفرعية بعدد ١٥ سؤال، وتم استخدام معامل الاتساق الداخلي للتعرف على صلاحية الأداة في محور جودة التقارير المالية، كما تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) بهدف قياس الثبات (درجة الاعتمادية)، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٢):

نتائج تحليل صلاحية واعتمادية أبعاد متغير جودة التقارير المالية.

الأبعاد	العبارات	الاتساق الداخلي	العدد	ألفا كرونباخ
(١) دقة المعلومات:	١	٠.٦٣٨	٥	٠.٨٠٥
	٢	٠.٧٢٢		
	٣	٠.٦١٧		
	٤	٠.٧٠٤		
	٥	٠.٦٢٧		

الأبعاد	العبارات	الاتساق الداخلي	العدد	ألفا كرونباخ
(٢) موثوقية المعلومات:	١	٠.٥٨٨	٥	٠.٧٤١
	٢	٠.٦٢٧		
	٣	٠.٧١١		
	٤	٠.٥٨٤		
	٥	٠.٥٠٤		
(٣) شمولية التقارير:	١	٠.٥٨١	٥	٠.٧٣٥
	٢	٠.٧٤٩		
	٣	٠.٥٣٧		
	٤	٠.٧٠٩		
	٥	٠.٦١٧		
المعامل الكلي			١٥	٠.٧٦٠

* الدلالة الإحصائية عند مستوى المعنوية (٠.٠٥).

من الجدول رقم (٢) يتبين ما يلي:

- بالنسبة لمعامل الاتساق الداخلي، فقد بينت نتائج التحليل الصلاحية لجميع البنود على مستوى أبعاد جودة التقارير المالية، حيث جاءت معاملات الاتساق الداخلي معنوية عند مستوى (٠.٠٥)، وقد تراوحت هذه المعاملات بين (٠.٥٠٤) إلى (٠.٧٢٣)، الأمر الذي يعكس قوة قيم المعاملات ومدى اقترابها من الواحد الصحيح، مما يعكس العلاقة بين الأبعاد المختلفة ومدى تمثيلها لأبعاد جودة التقارير المالية، وهذا ما ينعكس بشكل كبير على درجة مصداقية هذه الأبعاد.
- أكدت قيم معامل ألفا كرونباخ على اعتمادية هذه الأبعاد بشكل كبير حيث تراوحت قيم معامل الثبات بين (٠.٧٤١) إلى (٠.٨٧٤)، وأن قيمة معامل ألفا كرونباخ هي (٠.٧٦٠)، وذلك لأربعة أبعاد وواحد وثلاثون عبارة، مما يعكس درجة عالية من ثبات الأداة المستخدمة في التعبير عن أبعاد جودة التقارير المالية.

مما سبق يمكن القول إن الاستقصاء يتمتع بدرجة عالية من المصداقية والثبات والاتساق الداخلي، ويمكن الاعتماد عليه في قياس أثر فترة المراجعة على جودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية.

بعد أن تناولت الباحثة اختبار صلاحية واعتمادية أداة الدراسة سيتم تناول الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة .

هـ-الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

قامت الباحثة بقياس مدى أهمية توافر متغيرات الدراسة، حيث تم استخدام بعض الإحصاءات الوصفية من الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية، حتى يمكن ترتيب هذه الأبعاد بحسب مدى أهمية توافرها من وجهة نظر العاملين في بيئة الممارسات المهنية المصرية، حيث كانت مؤشرات قياس قوة الأبعاد المكونة لكل متغير، حيث سيتم تناول الإحصاءات الوصفية لبعد فترة المراجعة:

١- الإحصاءات الوصفية لبعد فترة المراجعة:

تم التعرف على مدى أهمية توافر بعد متغير فترة المراجعة، العاملين في بيئة الممارسات المهنية المصرية، وذلك كما يلي:

- مؤشرات قياس (زمن الفترة).

تم التعرف على مدى أهمية العمل على توافر زمن الفترة في فترة المراجعة في بيئة الممارسات المهنية المصرية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٣):

مؤشرات قياس مدى أهمية توافر زمن الفترة في فترة المراجعة.

م	العبارات:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	ترتيب الأهمية
١	طول فترة المراجعة يؤثر على دقة المعلومات الواردة في التقارير المالية	٣.٧٢	٠.٨٠٢	٧٤.٤	٢
٢	تقارير المراجعة التي تتم خلال فترة زمنية مناسبة تكون أكثر دقة وموثوقية	٤.٢٤	٠.٦٠٧	٨٤.٨	١
٣	كلما زادت مدة المراجعة، زادت فرصة اكتشاف الأخطاء والتلاعب المالي	٣.٦٢	٠.٧٤٩	٧٢.٤	٣
٤	تقليص فترة المراجعة قد يؤثر سلباً على جودة التدقيق والمعلومات المالية المقدمة	٣.٦١	٠.٦١٦	٧٢.٢	٤
٥	تعتمد جودة التقارير المالية بشكل كبير على الفترة	٣.٥٣	٠.٦٤٤	٧٠.٦	٥

م	العبارات:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	ترتيب الأهمية
	الزمنية المتاحة لإتمام عملية				
	المتوسط الإجمالي	٣.٧٤	٠.٦٨٣	٧٤.٨٣	الثاني

من الجدول رقم (٣) يتضح أن متوسط الآراء تجاه مدى أهمية توافر زمن الفترة في فترة المراجعة هو (٣.٧٤) وبنسبة اتفاق بلغت (٧٤.٨٣٪)، مما يدل على أهمية زمن الفترة في تعزيز جودة التقارير المالية. حيث جاءت العبارة الأكثر توافراً في قياس زمن الفترة في المرتبة الأولى، وهي تتعلق بتقارير المراجعة التي تتم خلال فترة زمنية مناسبة، حيث حصلت على متوسط حسابي قدره (٤.٢٤) وبنسبة اتفاق بلغت (٨٤.٨٪)، مما يشير إلى توافق كبير على أهمية الوقت المناسب للمراجعة.

بينما جاءت العبارة الثانية في الأهمية، وهي تشير إلى تأثير طول فترة المراجعة على دقة المعلومات الواردة في التقارير المالية، حيث حصلت على متوسط حسابي (٣.٧٢) وبنسبة اتفاق (٧٤.٤٪). أما العبارة الأقل توافراً فجاءت في المرتبة الأخيرة، وهي تشير إلى اعتماد جودة التقارير المالية بشكل كبير على الفترة الزمنية المتاحة لإتمام عملية المراجعة، حيث حصلت على متوسط حسابي (٣.٥٣) وبنسبة اتفاق (٧٠.٦٪)، مما يشير إلى وجود حاجة لتحسين هذا الجانب لضمان جودة المعلومات المالية المقدمة.

٢- الإحصاءات الوصفية لأبعاد جودة التقارير المالية:

تم التعرف على مدى أهمية توافر أبعاد المتغير التابع (جودة التقارير المالية)، حتى يمكن ترتيب هذه الأبعاد بحسب توافرها في بيئة الممارسات المهنية المصرية، وذلك على النحو التالي:

- مؤشرات قياس (دقة المعلومات).

تم التعرف على مدى أهمية العمل على توافر دقة المعلومات لجودة التقارير المالية بيئة الممارسات المهنية المصرية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٤):

مؤشرات قياس مدى أهمية توافر دقة المعلومات لجودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية.

م	العبارات:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	ترتيب الأهمية
١	المعلومات الواردة في التقارير المالية تعكس بدقة الأداء المالي الفعلي للشركة	٣.٧٩	٠.٧٧٦	٧٥.٨	٣
٢	التقارير المالية تحتوي على بيانات دقيقة يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ قرارات مالية سليمة	٣.٨٨	٠.٧٥١	٧٧.٦	٢
٣	يتم التحقق من دقة جميع الأرقام والتفاصيل المالية في التقارير قبل نشرها	٣.٨٩	٠.٩٢٧	٧٧.٨	١
٤	الأخطاء المحاسبية في التقارير المالية نادرة جداً بفضل التدقيق الدقيق	٣.٤٦	٠.٧٤٦	٦٩.٢	٥
٥	دقة المعلومات المقدمة في التقارير المالية تساهم في زيادة الثقة بين المستثمرين والإدارة	٤.٠٣	٠.٩٠٣	٨٠.٦	٤
	المتوسط الإجمالي	٣.٨١	٠.٨٢٣	٧٦.٢	الرابع

من الجدول رقم (٤) يتضح أن أكثر مؤشرات قياس مدى أهمية توافر دقة المعلومات لجودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية هي كما يلي: جاء في الترتيب الأول (يتم التحقق من دقة جميع الأرقام والتفاصيل المالية في التقارير قبل نشرها) بمتوسط حسابي قدره (٣.٨٩) وبنسبة اتفاق بلغت (٧٧.٨%)، مما يدل على أهمية التحقق من الدقة قبل نشر التقارير. في الترتيب الثاني، جاء (التقارير المالية تحتوي على بيانات دقيقة يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ قرارات مالية سليمة) بمتوسط حسابي قدره (٣.٨٨) وبنسبة اتفاق بلغت.(77.6%)

أما في الترتيب الثالث، فقد جاء (المعلومات الواردة في التقارير المالية تعكس بدقة الأداء المالي الفعلي للشركة) بمتوسط حسابي قدره (٣.٧٩) وبنسبة اتفاق بلغت (٧٥.٨%). وفي الترتيب الرابع جاء (دقة المعلومات المقدمة في التقارير المالية تساهم في زيادة الثقة بين المستثمرين والإدارة) بمتوسط حسابي قدره (٤.٠٣) وبنسبة اتفاق بلغت (٨٠.٦%). وأخيرًا، جاء (الأخطاء المحاسبية في التقارير المالية نادرة جداً بفضل التدقيق الدقيق) في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي قدره (٣.٤٦) وبنسبة اتفاق بلغت.(69.2%)

وبناءً على ما سبق، فإن هناك أهمية بدرجة مرتفعة لتوافر دقة المعلومات لجودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية، حيث إن المتوسط الكلي للأبعاد هو (٣.٨١)، أي بنسبة اتفاق بلغت.(76.2%) .

– مؤشرات قياس (موثوقية المعلومات).

تم التعرف على مدى أهمية توافر موثوقية المعلومات لجودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية، كما يلي:

جدول رقم (٥):

مؤشرات قياس مدى أهمية توافر موثوقية المعلومات لجودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية.

م	العبارات:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	ترتيب الأهمية
١	المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية	٤.٦٤	٠.٩١٥	٩١.٨	١
٢	يمكن للمستثمرين الاعتماد على التقارير المالية دون الحاجة إلى مصادر إضافية للتحقق من صحتها	٤.٢٣	٠.٧٨٧	٨٤.٦	٣
٣	تتم مراجعة التقارير المالية من قبل مدققين مستقلين لضمان موثوقية المعلومات	٤.٣٤	١.٠٢١	٨٦.٨	٢
٤	موثوقية المعلومات المالية تؤثر إيجاباً على قرارات المساهمين والمستثمرين	٤.١٦	٠.٧٩٦	٨٣.٢	٤
٥	التقارير المالية تتميز بالشفافية والموثوقية، مما يعزز الثقة بين الأطراف المعنية	٣.٧٨	١.٠١٨	٧٥.٦	٥
	المتوسط الإجمالي	٤.٢٣	٠.٩٠٧	٨٤.٤	الأول

من الجدول رقم (٥) يتضح أن أكثر مؤشرات قياس مدى أهمية توافر موثوقية المعلومات لجودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية هي كما يلي: جاء في الترتيب الأول (المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية) بمتوسط حسابي قدره (٤.٦٤) وبنسبة اتفاق بلغت (٩١.٨%)، مما يشير إلى موافقة تامة على موثوقية المعلومات المقدمة. في

الترتيب الثاني جاء (تتم مراجعة التقارير المالية من قبل مدققين مستقلين لضمان موثوقية المعلومات) بمتوسط حسابي قدره (٤.٣٤) وبنسبة اتفاق بلغت (٨٦.٨%)، مما يعكس أهمية المراجعة المستقلة.
أما في الترتيب الثالث، فقد جاء (يمكن للمستثمرين الاعتماد على التقارير المالية دون الحاجة إلى مصادر إضافية للتحقق من صحتها) بمتوسط حسابي قدره (٤.٢٣) وبنسبة اتفاق بلغت (٨٤.٦%). وفي الترتيب الرابع جاء (موثوقية المعلومات المالية تؤثر إيجاباً على قرارات المساهمين والمستثمرين) بمتوسط حسابي قدره (٤.١٦) وبنسبة اتفاق بلغت (٨٣.٢%). وأخيرًا، في الترتيب الخامس، جاء (التقارير المالية تتميز بالشفافية والموثوقية، مما يعزز الثقة بين الأطراف المعنية) بمتوسط حسابي قدره (٣.٧٨) وبنسبة اتفاق بلغت.(75.6%)
وبناءً على ما سبق، فإن هناك أهمية بدرجة مرتفعة لتوافر موثوقية المعلومات لجودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية، حيث إن المتوسط الكلي للأبعاد هو (٤.٢٣)، أي بنسبة اتفاق بلغت.(84.4%)
– مؤشرات قياس (شمولية التقارير).
تم التعرف على مدى أهمية توافر شمولية التقارير لجودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٦):

مؤشرات قياس مدى أهمية توافر شمولية التقارير لجودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية.

م	العبارات:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	ترتيب الأهمية
١	التقارير المالية تغطي جميع الجوانب المالية التي يحتاج المستثمرون إلى معرفتها	٤.٢١	٠.٧٧٨	٨٤.٢	٣
٢	شمولية التقارير المالية تساعد في تقديم صورة واضحة وشاملة عن الوضع المالي للشركة	٤.٢٤	٠.٩٥٧	٨٤.٨	٢
٣	يتم تضمين كافة المعلومات المالية اللازمة في التقارير لضمان اكتمال وشمولية الإفصاح	٣.٩١	٠.٧٨٧	٧٨.٢	٥
٤	التقارير المالية تعكس كافة التفاصيل المتعلقة بالأداء	٤.٠١	٠.٩٣٦	٨٠.٢	٤

م	العبارات:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	ترتيب الأهمية
	المالي والمخاطر المحتملة				
٥	شمولية التقارير المالية تسهم في تعزيز شفافية الشركة تجاه المستثمرين وأصحاب المصلحة	٤.٣٤	٠.٩٠٧	٨٦.٨	١
	المتوسط الإجمالي	٤.١٤	٠.٨٧٣	٨٢.٨٤	الثاني

من الجدول رقم (٦) يتضح أن أكثر مؤشرات قياس مدى أهمية توافر شمولية التقارير لجودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية هي كما يلي: جاء في الترتيب الأول (شمولية التقارير المالية تسهم في تعزيز شفافية الشركة تجاه المستثمرين وأصحاب المصلحة) باستجابة تشير إلى الموافقة التامة بمتوسط حسابي قدره (٤.٣٤) وبنسبة اتفاق بلغت (٨٦.٨%)، وفي الترتيب الثاني جاء (شمولية التقارير المالية تساعد في تقديم صورة واضحة وشاملة عن الوضع المالي للشركة) بمتوسط حسابي قدره (٤.٢٤) وبنسبة اتفاق بلغت (٨٤.٨%)، وفي الترتيب الثالث جاء (التقارير المالية تغطي جميع الجوانب المالية التي يحتاج المستثمرون إلى معرفتها) بمتوسط حسابي قدره (٤.٢١) وبنسبة اتفاق بلغت (٨٤.٢%)، وفي الترتيب الرابع جاء (التقارير المالية تعكس كافة التفاصيل المتعلقة بالأداء المالي والمخاطر المحتملة) بمتوسط حسابي قدره (٤.٠١) وبنسبة اتفاق بلغت (٨٠.٢%)، وأخيرًا جاء في الترتيب الخامس (يتم تضمين كافة المعلومات المالية اللازمة في التقارير لضمان اكتمال وشمولية الإفصاح) بمتوسط حسابي قدره (٣.٩١) وبنسبة اتفاق بلغت.(78.2%)

وبناءً على ما سبق، فإن هناك أهمية بدرجة مرتفعة لتوافر شمولية التقارير لجودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية، حيث إن المتوسط الكلي للأبعاد هو (٤.١٤)، أي بنسبة اتفاق بلغت.(82.84%)

– المؤشرات الكلية لأبعاد جودة التقارير المالية.

الجدول التالي يعرض المؤشرات الكلية لأبعاد جودة التقارير المالية للتعرف على مدى أهمية توافرها في بيئة الممارسات المهنية المصرية وترتيب هذه الأبعاد، وذلك على النحو التالي:

وبعد أن تناولت الباحثة اختبار صلاحية اعتمادية أداة الدراسة في الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة ثانيًا سيتم اختبار فرض الدراسة في ثالثًا.

و- اختبار صحة فرضي الدراسة

بعد اختبار فروض الدراسة وهو الهدف من الدراسة التطبيقية يمكن اختبار فرضي الدراسة علي النحو التالي:

- **اختبار الفرض الأول من فروض الدراسة**

تعتبر هذه الاختبارات هي الهدف الرئيسي للدراسة والتي يمكن من خلالها معرفة جوهرية وقوة واتجاه هذا التأثير إلى جانب معرفة نسبة تأثير كلا من أبعاد المتغير المستقل (فترة المراجعة) على أبعاد المتغير التابع (جودة التقارير المالية)، كذلك محاولة معرفة معدل التغير في جودة التقارير المالية نتيجة تغير كل بعد من أبعاد فترة المراجعة بيئة الممارسات المهنية المصرية، وفيما يلي اختبار صحة الفرض الثاني للدراسة والذي ينص على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفترة المراجعة على جودة التقارير المالية بيئة الممارسات المهنية المصرية ".

تم اختبار هذا الفرض باستخدام بعض الأساليب الإحصائية، حيث تم استخدام معامل الارتباط الخطي لبيرسون لدراسة قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة. والجدول التالي يعرض مصفوفة معاملات الارتباط بين متغير فترة المراجعة وأبعاد متغير جودة التقارير المالية، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٧):

مصفوفة معاملات الارتباط بين فترة المراجعة وجودة التقارير المالية.

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات		جودة التقارير المالية			الارتباط الكلي
		دقة المعلومات	موثوقية المعلومات	شمولية التقارير	
فترة المراجعة	زمن الفترة	**٠.٧١٢	**٠.٧٣٣	**٠.٦٨٧	**٠.٦٩٢
الارتباط الكلي		**٠.٧١٢	**٠.٧٣٣	**٠.٦٨٧	**٠.٦٩٢

** تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى (٠.٠٥).

يتضح من الجدول (٧) أن هناك ارتباط بين متغير فترة المراجعة، ومتغير جودة التقارير المالية، وكان ترتيب أبعاد فترة المراجعة من حيث قوة الارتباط مع جودة التقارير المالية كالتالي: (زمن الفترة) ، وبلغت قيمهم على التوالي: (٠.٧١٢)، (٠.٧٣٣)، (٠.٦٧٨)، (٠.٦٥٨)، (٠.٦٩٢)، وترتيب أبعاد

جودة التقارير المالية من حيث قوة الارتباط مع فترة المراجعة: (موثوقية المعلومات)، (شمولية التقارير)، (دقة المعلومات)، والتي بلغت قيمهم على التوالي: (٠.٧٦٥)، (٠.٧٣١)، (٠.٧٠٦). وبلغت قيمة معامل الارتباط الكلي (٠.٦٩٢)، مما يدل على وجود علاقة طردية قوية عند مستوى المعنوية (٠.٠٥).

كما تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة علاقة التأثير بين أبعاد المتغير المستقل (فترة المراجعة) وأبعاد المتغير التابع (جودة التقارير المالية)، ومن ثم استخدام العلاقة في التنبؤ بقيمة أحد المتغيرين بدلالة المتغير الآخر. وقبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار الفرض الثاني للدراسة، تم إجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، فقد تم إجراء معامل تضخم التباين واختبار التباين المسموح به لأبعاد المتغير المستقل، حيث يجب أن تكون أبعاد المتغير المستقل للنموذج مستقلة فيما بينها، مع العلم أنه لابد من عدم تجاوز معامل تضخم التباين (١٠) ، وقيمة اختبار التباين المسموح لابد أن تكون أكبر من (٠.٠٥)، وفيما يلي نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (٨)

التطابق بين أبعاد المتغير المستقل (فترة المراجعة).

م	فترة المراجعة	معامل تضخم التباين (VIF)	التباين المسموح به Tolerance	معامل الالتواء Skewness
١	زمن الفترة	٦.٩١٩	٠.٧١٨	٠.٦٣٦

يبين الجدول رقم (٨) أن قيم معامل تضخم التباين كانت (٦.٩١٩) ، وتعتبر هذه القيم مناسبة وتشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين أبعاد المتغير المستقل (فترة المراجعة) لأن جميع هذه القيم كانت أقل من (١٠)، وكذلك يلاحظ أن قيم التباين المسموح به كانت (٠.٧١٨) وجميع هذه القيم تعتبر أكبر من (٠.٠٥)، مما يساعد في الاستنتاج بعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين أبعاد المتغير المستقل.

ومن أجل التحقيق من افتراض التوزيع الطبيعي Normal Distribution للبيانات فقد تم الاستناد إلى احتساب قيمة معامل الالتواء Skewness للأبعاد، حيث أن قيمة معامل الالتواء لجميع أبعاد المتغير المستقل (فترة المراجعة) كانت أقل من (١)، ولذلك يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بالتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة.

وللتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرض الثاني للدراسة تم استخدام تحليل التباين للانحدار من خلال اختبار (F) كما يلي:

جدول رقم (٩):

نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرض الثاني للدراسة.

م	المتغير التابع	درجات الحرية	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية Sig
١	دقة المعلومات	٢٩٦	٠.٤٩٨	١٢١.٢٧*	٠.٠١٦
٢	موثوقية المعلومات	٢٩٦	٠.٥٨٥	١٥٦.٦٢*	٠.٠٠٠
٣	شمولية التقارير	٢٩٦	٠.٥٣٤	١٤٢.٣١*	٠.٠٠٠
	جودة التقارير المالية	٢٩٦	٠.٥٣٩	١٣٩.٤٤*	٠.٠٠٠

الدلالة الإحصائية عند مستوى المعنوية (٠.٠٥).

يتبين من الجدول رقم (٩) أنه عند مستوى المعنوية (٠.٠٥)، ودرجات الحرية (٣٠٢)، تشير قيمة اختبار "ف" إلى جودة نموذج العلاقة، وصحة الاعتماد دون أخطاء، حيث كانت قيمة ف تساوي (١٣٩.٤٤)، وهي دالة إحصائيا. وتشير قيمة معامل التحديد (R^2)، والتي تساوي (٠.٥٣٩) إلى أن متغير (فترة المراجعة) يفسر التغيير في (جودة التقارير المالية) بنسبة (٥٣.٨%) تقريبا، وتتبقي نسبة الأخطاء العشوائية المتمثلة في دقة وحدات القياس للمتغيرات، حيث يفسر (٤٩.٨%) من التباين في بعد (دقة المعلومات)، ويفسر (٥٨.٥%) من التباين في بعد (موثوقية المعلومات)، ويفسر (٥٣.٤%) من التباين في بعد (شمولية التقارير) تفسير الأبعاد التابعة لمتغير جودة التقارير المالية. وبناء عليه، يلاحظ من جدول تحليل التباين المعنوية للاختبار، مما يؤكد صلاحية نموذج الانحدار من الناحية الإحصائية، وبناء على ذلك نستطيع اختبار الفرض الرئيسي الثاني للدراسة والفروض الفرعية له، كما يلي:

- اختبار الفرض الفرعي الأول.

والذي ينص على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفترة المراجعة على دقة المعلومات لجودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية". لاختبار مدى صحة الفرض الفرعي الأول من الفرض الثاني للدراسة تم استخدام معامل الارتباط الخطي لبيرسون لدراسة قوة الارتباط بين متغير (فترة المراجعة)، ودقة المعلومات بيئة الممارسات المهنية المصرية، كما يلي:

جدول رقم (١٠)

معامل الارتباط بين أبعاد (فترة المراجعة) ودقة المعلومات لجودة التقارير المالية.

م	فترة المراجعة	دقة المعلومات	
١	زمن الفترة	٠.٧١٢**	ارتباط موجب قوي
	الارتباط الكلي	٠.٧١٢**	ارتباط موجب قوي

** تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى (٠.٠٥).

يتضح من الجدول رقم(١٠) أن هناك ارتباط بين متغير (فترة المراجعة)، ودقة المعلومات لجودة التقارير المالية، حيث كانت قيمة معامل بيرسون تشير إلى ارتباط موجب قوي في بعد: (زمن الفترة) والتي وقيمته: (٠.٧١٢)، مما يدل على وجود علاقة طردية قوية عند مستوى المعنوية (٠.٠٥).

كما تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر متغير (فترة المراجعة)، على دقة المعلومات في بيئة الممارسات المهنية المصرية، حيث تم استخدام اختبار (t) لتوضيح معنوية معاملات الانحدار لأبعاد المتغير المستقل، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (١١):

تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر فترة المراجعة على دقة المعلومات لجودة التقارير المالية.

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	2.556	18.483	0.000
دقة المعلومات لجودة التقارير المالية	0.283	6.773	0.000
قيمة F= 45.877		القيمة الاحتمالية sig=0.000	
معامل الارتباط=0.339			
معامل التحديد = 0.115		معامل التحديد المعدل= 0.113	

** تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى (٠.٠٥).

من الجدول رقم (١٢)ومن متابعة قيم اختبار(t) ، تبين أن الدلالة الإحصائية أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥)، مما يدل على وجود أثر لفترة المراجعة على دقة المعلومات لجودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية. حيث أظهرت نتائج التحليل أن قيمة معامل الانحدار للمقدار الثابت بلغت (٢.٥٥٦) وكانت قيمة T تساوي (١٨.٤٨٣) مع دلالة إحصائية (.Sig) قدرها (٠.٠٠٠)، مما يعزز أهمية المقدار الثابت في النموذج. كما كانت قيمة معامل الانحدار لدقة المعلومات (٠.٢٨٣) مع قيمة T تساوي (٦.٧٧٣) ودلالة إحصائية (٠.٠٠٠)، مما يشير إلى أن المتغير المستقل يؤثر

بشكل معنوي على المتغير التابع، أشارت قيمة F المحسوبة (٤٥.٨٧٧) إلى أن النموذج ككل معنوي، حيث كانت القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (٠.٠٠٠)، وهو ما يعزز صلاحية النموذج. أما بالنسبة لمعامل الارتباط (٠.٣٣٩) ومعامل التحديد (٠.١١٥)، فهما يوضحان أن نسبة التباين المفسرة بواسطة المتغير المستقل هي ١١.٥%، في حين أن معامل التحديد المعدل (٠.١١٣) يشير إلى تعديل بسيط في هذه النسبة لتكون أكثر دقة.

وبناء على ما سبق من نتائج لاختبار صحة الفرض الفرعي الأول من الفرض الثاني للدراسة، فإنه يمكن قبول الفرض، حيث إنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفترة المراجعة على دقة المعلومات لجودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية.

- اختبار الفرض الفرعي الثاني.

والذي ينص على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفترة المراجعة على موثوقية المعلومات لجودة التقارير المالية بيئة الممارسات المهنية المصرية". لاختبار مدى صحة الفرض الفرعي الثاني من الفرض الثاني للدراسة تم استخدام معامل الارتباط الخطي لبيرسون لدراسة قوة الارتباط بين متغير (فترة المراجعة)، وموثوقية المعلومات لجودة التقارير المالية محل الدراسة، كما يلي:

جدول رقم (١٢):

معامل الارتباط بين متغير (فترة المراجعة) وموثوقية المعلومات لجودة التقارير المالية.

م	فترة المراجعة	موثوقية المعلومات	
١	زمن الفترة	٠.٧٣٣**	ارتباط موجب قوي
	الارتباط الكلي	٠.٧٣٣**	ارتباط موجب قوي

** تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى (٠.٠٥).

يتضح من الجدول رقم (١٢)أن هناك ارتباط بين متغير (فترة المراجعة) ، وموثوقية المعلومات لجودة التقارير المالية، حيث كانت قيمة معامل بيرسون تشير إلى ارتباط موجب قوي في بعد (زمن الفترة) والتي بلغت قيمته: (٠.٧٣٣)، مما يدل على وجود علاقة طردية قوية عند مستوى المعنوية (٠.٠٥).

كما تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر متغير (فترة المراجعة)، على موثوقية المعلومات، حيث تم استخدام اختبار (t) لتوضيح معنوية معاملات الانحدار لأبعاد المتغير المستقل، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (١٣):

تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر فترة المراجعة على موثوقية المعلومات لجودة التقارير المالية.

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	2.458	18.304	0.000
موثوقية المعلومات لجودة التقارير المالية	0.299	7.715	0.000
قيمة F= 59.516		القيمة الاحتمالية sig=0.000	
= معامل الارتباط0.380			
معامل التحديد 0.144=		معامل التحديد المعدل0.142=	

* الدلالة الإحصائية عند مستوى ٠.٠٠٥ ≥ α.

من الجدول رقم (١٣) ومن متابعة قيم اختبار(t) ، يتضح أن الدلالة الإحصائية أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٠٥)، مما يشير إلى وجود أثر معنوي لفترة المراجعة على موثوقية المعلومات لجودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية. حيث أظهرت النتائج أن معامل الانحدار للمقدار الثابت بلغ (٢.٤٥٨) وقيمة T بلغت (١٨.٣٠٤) مع دلالة إحصائية (.Sig) قدرها (٠.٠٠٠)، مما يدل على أن للمقدار الثابت تأثير كبير في النموذج.

بالنسبة لمعامل الانحدار الخاص بموثوقية المعلومات، فقد بلغ (٠.٢٩٩) وكانت قيمة T تساوي (٧.٧١٥) مع دلالة إحصائية (٠.٠٠٠)، مما يعني أن المتغير المستقل (فترة المراجعة) يؤثر بشكل معنوي على موثوقية المعلومات، أظهرت قيمة F المحسوبة (٥٩.٥١٦) أن النموذج ككل معنوي، حيث كانت القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (٠.٠٠٠)، مما يؤكد قوة النموذج الإحصائي المستخدم. ومعامل الارتباط (٠.٣٨٠) يشير إلى وجود ارتباط متوسط بين المتغيرات. أما معامل التحديد (٠.١٤٤) فيعني أن ١٤.٤% من التباين في موثوقية المعلومات يمكن تفسيره بفترة المراجعة، بينما معامل التحديد المعدل (٠.١٤٢) يظهر تعديلاً بسيطاً في نسبة التباين المفسر.

ومن نموذج الانحدار السابق السابق يتضح أنه يمكن تطبيق نموذج العلاقة السابق للتنبؤ بموثوقية المعلومات من خلال أبعاد فترة المراجعة. وبناء على ما سبق من نتائج لاختبار صحة الفرض الفرعي الثاني من الفرض الثاني للدراسة، فإنه يمكن قبول الفرض، حيث إنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفترة المراجعة على موثوقية المعلومات لجودة التقارير المالية بيئة الممارسات المهنية المصرية.

- اختبار الفرض الفرعي الثالث.

والذي ينص على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفترة المراجعة على شمولية التقارير لجودة التقارير المالية بيئة الممارسات المهنية المصرية". لاختبار مدى صحة الفرض الفرعي الثالث من

الفرض الثاني للدراسة تم استخدام معامل الارتباط الخطي لبيرسون لدراسة قوة الارتباط بين متغير (فترة المراجعة)، وشمولية التقارير لجودة التقارير المالية بيئة الممارسات المهنية المصرية، كما يلي:

جدول رقم (١٤):

معامل الارتباط بين متغير (فترة المراجعة) وشمولية التقارير لجودة التقارير المالية.

م	فترة المراجعة	شمولية التقارير	
١	زمن الفترة	٠.٦٨٧**	ارتباط موجب متوسط
	الارتباط الكلي	٠.٦٨٧**	ارتباط موجب متوسط

** تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى (٠.٠٥).

يتضح من الجدول رقم (١٤) أن هناك ارتباط بين متغير (فترة المراجعة)، وشمولية التقارير لجودة التقارير المالية، حيث كانت قيمة معامل بيرسون تشير إلى ارتباط موجب متوسط، (زمن الفترة) والتي بلغت: (٠.٦٨٧)، مما يدل على وجود علاقة طردية قوية عند مستوى المعنوية (٠.٠٥).

كما تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لدراسة أثر متغير (فترة المراجعة)، على شمولية التقارير في بيئة الممارسات المهنية المصرية، حيث تم استخدام اختبار (t) لتوضيح معنوية معاملات الانحدار لأبعاد المتغير المستقل، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (١٥):

تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر فترة المراجعة على شمولية التقارير لجودة التقارير المالية.

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	2.220	14.636	0.000
شمولية التقارير لجودة التقارير	0.366	8.393	0.000
قيمة F= 70.450		القيمة الاحتمالية sig=0.000	
معامل الارتباط=0.408			
معامل التحديد = 0.166		معامل التحديد المعدل= 0.164	

* الدلالة الإحصائية عند مستوى ٠.٠٥≥ α.

من الجدول الخاص بتحليل الانحدار البسيط رقم (١٥)لاختبار أثر فترة المراجعة على شمولية التقارير لجودة التقارير المالية، يتبين أن الدلالة الإحصائية أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥)، مما يعني أن هناك تأثيراً معنوياً لفترة المراجعة على شمولية التقارير لجودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية.

أظهرت النتائج أن معامل الانحدار للمقدار الثابت بلغ (٢.٢٢٠) مع قيمة T بلغت (١٤.٦٣٦) ودلالة إحصائية (.Sig) تساوي (٠.٠٠٠)، مما يدل على أن للمقدار الثابت تأثيراً كبيراً في النموذج. كما بلغ معامل الانحدار الخاص بشمولية التقارير (٠.٣٦٦)، وكانت قيمة T تساوي (٨.٣٩٣) مع دلالة إحصائية قدرها (٠.٠٠٠)، مما يعني أن المتغير المستقل (فترة المراجعة) يؤثر بشكل معنوي على شمولية التقارير.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت قيمة F المحسوبة (٧٠.٤٥٠) أن النموذج ككل معنوي جداً، حيث كانت القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (٠.٠٠٠)، مما يعزز قوة النموذج الإحصائي المستخدم. أما معامل الارتباط (٠.٤٠٨) فيشير إلى وجود ارتباط متوسط بين المتغيرين، في حين أن معامل التحديد (٠.١٦٦) يشير إلى أن ١٦.٦% من التباين في شمولية التقارير يمكن تفسيره بفترة المراجعة. ومعامل التحديد المعدل (٠.١٦٤) يظهر تعديلاً بسيطاً على النسبة المفسرة.

وبناء على ما سبق من نتائج لاختبار صحة الفرض الفرعي الثالث من الفرض الثاني للدراسة، فإنه يمكن قبول الفرض، حيث إنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفترة المراجعة على شمولية التقارير لجودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية.

-النتائج والتوصيات:

انتهت الدراسة إلي مجموعة من النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج

- النتائج المتعلقة بمتغير (فترة المراجعة):

أظهرت النتائج أن الفترة الزمنية للمراجعة يعتبر عاملاً مهماً يؤثر على جودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية. فقد اتجهت الآراء نحو التأكيد على أن الفترة الزمنية المناسبة للمراجعة تساهم بشكل كبير في دقة وموثوقية التقارير المالية. وكانت العبارة الأكثر أهمية هي تلك التي تؤكد على أن تقارير المراجعة التي تتم خلال فترة زمنية مناسبة تكون أكثر دقة وموثوقية، مما يعكس توافقاً عاماً حول ضرورة توفير الوقت الكافي لإتمام عمليات المراجعة بدقة.

وفي المقابل، كانت العبارة الأقل أهمية هي التي تشير إلى أن جودة التقارير المالية تعتمد بشكل كبير على الفترة الزمنية المتاحة لإتمام عملية المراجعة. على الرغم من الموافقة الجيدة على هذه العبارة، إلا أن النتائج تشير إلى أن هناك مجالاً لتحسين هذا الجانب، مما يعزز من دقة وكفاءة المعلومات المالية المقدمة في التقارير.

- النتائج المتعلقة بمتغير (جودة التقارير المالية):

أظهرت النتائج أن أبعاد جودة التقارير المالية تحظى بأهمية كبيرة في بيئة الممارسات المهنية المصرية، حيث اتجهت الآراء نحو الموافقة على ضرورة توفر المعلومات الدقيقة، والموثوقة، والشاملة. تصدرت موثوقية المعلومات قائمة الأبعاد، مما يعكس أهمية الثقة في المعلومات المقدمة للمستثمرين والمساهمين، تليها الشمولية التي تعزز الفهم الشامل للوضع المالي. ورغم أن دقة المعلومات جاءت في المرتبة الثالثة، إلا أن هذه النتائج تشير إلى حاجة مستمرة لتحسين جودة التقارير. بشكل عام، تعكس هذه النتائج أهمية توافر أبعاد جودة التقارير المالية لضمان تقديم صورة دقيقة وواضحة عن أداء الشركات، مما يسهم في اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

١- بالنسبة لدقة المعلومات:

أظهرت النتائج أن دقة المعلومات تلعب دورًا حيويًا في جودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية، حيث اتجهت الآراء نحو ضرورة توفير معلومات دقيقة وموثوقة تعكس الأداء المالي الفعلي للشركات. تصدرت المرتبة الأولى أهمية التحقق من دقة جميع الأرقام والتفاصيل المالية قبل نشر التقارير، مما يعكس التزامًا بالمعايير المهنية العالية، تلتها ضرورة الاعتماد على بيانات دقيقة في اتخاذ القرارات المالية. بينما أشار المشاركون إلى أهمية تعزيز الثقة بين المستثمرين والإدارة من خلال دقة المعلومات، جاءت نسبة الأخطاء المحاسبية نادرة لكنها تبرز الحاجة المستمرة لتحسين الجودة. بشكل عام، تعكس هذه النتائج أهمية دقة المعلومات لضمان تقديم صورة واضحة عن أداء الشركات، مما يعزز ثقة الأطراف المعنية ويعزز اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

٢- بالنسبة لموثوقية المعلومات

أظهرت النتائج أن موثوقية المعلومات تُعتبر عنصرًا أساسيًا في جودة التقارير المالية ضمن بيئة الممارسات المهنية المصرية، حيث اتجهت الآراء نحو أهمية توفير معلومات موثوقة تعزز ثقة المستثمرين والمساهمين. تصدرت قائمة المؤشرات العبارة التي تؤكد على أن المعلومات المالية تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية، مما يعكس التزام الشركات بمعايير الجودة. كما أظهرت النتائج أهمية مراجعة التقارير المالية من قبل مدققين مستقلين لضمان موثوقية المعلومات، مما يعزز الثقة في دقة البيانات المقدمة. وقد أشار المشاركون إلى أن موثوقية المعلومات تؤثر إيجابًا على قرارات المستثمرين، مع ضرورة توفير معلومات يمكن الاعتماد عليها دون الحاجة إلى مصادر إضافية للتحقق. بشكل عام، تعكس هذه النتائج أهمية توافر موثوقية المعلومات لضمان تقديم تقارير مالية ذات جودة عالية، مما يعزز اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة ويعزز الثقة بين الأطراف المعنية.

٣- **بالنسبة لشمولية التقارير** :تشير النتائج إلى أهمية شمولية التقارير كعنصر رئيسي في جودة التقارير المالية ضمن بيئة الممارسات المهنية المصرية، حيث أكد المشاركون على ضرورة توفير

معلومات شاملة تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركات. تصدرت عبارة "شمولية التقارير المالية تسهم في تعزيز شفافية الشركة تجاه المستثمرين وأصحاب المصلحة" التقييم، مما يعكس اعترافًا قويًا بأهمية الشفافية في بناء الثقة. كما أبرزت النتائج دور الشمولية في تقديم صورة واضحة وشاملة عن الوضع المالي، حيث أشار المشاركون إلى أن التقارير المالية يجب أن تغطي جميع الجوانب المالية التي يحتاج المستثمرون إلى معرفتها. ومن الجدير بالذكر أن العبارات المتعلقة بتفاصيل الأداء المالي والمخاطر المحتملة أظهرت أيضًا درجات عالية من الأهمية. بشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن شمولية التقارير تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المالية، مما يسهم في اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة ويعزز الثقة بين جميع الأطراف المعنية.

ثانيا: توصيات الدراسة:

يمكن تقديم التوصيات الآتية المرتبطة بدعم وتعزيز مواطن القوة، كما يلي:

١- التوصيات المرتبطة بفترة المراجعة:

مما سبق يتبين أن الفترة الزمنية للمراجعة كانت بدرجة كبيرة بيئة الممارسات المهنية المصرية، وبناء عليه يمكن تقديم التوصيات الآتية:

جدول رقم(١٦)

التوصيات والمقترحات المرتبطة بفترة المراجعة.

النتيجة الرئيسية	النتائج الفرعية	التوصية المرتبطة بها	جهة التنفيذ	المدى الزمني
توصلت الدراسة إلى أن الفترة الزمنية للمراجعة كانت عاملاً مهماً يؤثر على جودة التقارير المالية في بيئة الممارسات المهنية المصرية.	توصلت الدراسة إلى أن فترة المراجعة كانت بدرجة كبيرة	– تعتمد جودة التقارير المالية بشكل كبير على الفترة الزمنية المتاحة لإتمام عملية. – تقليص فترة المراجعة قد يؤثر سلباً على جودة التدقيق والمعلومات المالية المقدمة.	مجالس المعايير المحاسبية وهيئة الرقابة المالية. المدققون الخارجيون والمراجعين الداخليين.	بصفة مستمرة

٢- التوصيات المرتبطة بجودة التقارير المالية:

مما سبق يتبين أن جودة التقارير المالية كانت بدرجة كبيرة، وبناء عليه يمكن تقديم التوصيات الآتية:

جدول رقم (١٧)

التوصيات والمقترحات المرتبطة بجودة التقارير المالية.

النتيجة الرئيسية	النتائج الفرعية	التوصية المرتبطة بها	جهة التنفيذ	المدى الزمني
توصلت الدراسة إلى أن أبعاد جودة التقارير المالية كانت ذات أهمية كبيرة في بيئة الممارسات المهنية المصرية، وترتيب الأبعاد هو: (موثوقية المعلومات، الشمولية، دقة المعلومات).	توصلت الدراسة إلى أن دقة المعلومات كانت بدرجة كبيرة	- يجب ان تكون الأخطاء المحاسبية في التقارير المالية نادرة جداً بفضل التدقيق الدقيق. - يجب ان تكون دقة المعلومات المقدمة في التقارير المالية تساهم في زيادة الثقة بين المستثمرين والإدارة.	الإدارة العليا، وإدارة الإنتاج، وإدارة التسويق، وإدارة الجودة.	بصفة مستمرة
	توصلت الدراسة إلى أن موثوقية المعلومات كانت بدرجة كبيرة	- يجب ان تؤثر موثوقية المعلومات المالية إيجاباً على قرارات المساهمين والمستثمرين. - يجب ان تكون التقارير المالية تتميز بالشفافية والموثوقية، مما يعزز الثقة بين الأطراف المعنية.	الإدارة العليا، وإدارة التسويق، وإدارة الجودة، وإدارة الإنتاج.	بصفة مستمرة
	توصلت الدراسة إلى أن شمولية التقارير كانت بدرجة كبيرة	- يجب ان تعكس التقارير المالية كافة التفاصيل المتعلقة بالأداء المالي والمخاطر المحتملة. - يجب ان تضمين كافة المعلومات المالية اللازمة في التقارير لضمان اكتمال وشمولية	الإدارة العليا، وإدارةالجودة، وإدارةالإنتاج، وإدارةالتسويق، والإدارةالمالية.	بصفة مستمرة

النتيجة الرئيسية	النتائج الفرعية	التوصية المرتبطة بها	جهة التنفيذ	المدى الزمني
		الإفصاح.		

-التوصيات المقترحة للدراسات المستقبلية:

العمل على استكمال التطبيق العلمي في هذا المجال بالدراسات المستقبلية للمتقدمين لبرامج الدراسات العليا في الجامعات المصرية، وفيما يلي بعض الموضوعات المقترحة المرتبطة بموضوعات الدراسة الحالية:

- أثر جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في البورصة المصرية.
- تحليل تأثير جودة التقارير المالية على أداء الشركات في قطاع البنوك.
- علاقة جودة التقارير المالية بمستوى الإفصاح المالي في الشركات الصناعية.
- دور جودة التقارير المالية في تعزيز القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة
- تحليل العلاقة بين الإفصاح عن الأمور الرئيسية للمراجعة وجودة التقارير المالية في الشركات العاملة في قطاع الخدمات المالية.
- تأثير فترة المراجعة والإفصاح عن الأمور الرئيسية على جودة التقارير المالية في الشركات العقارية.

الحادي عشر: قائمة المراجع:

أولًا: المراجع العربية

١) المر، نورهان علي محمد (٢٠٢١). قياس تأثير العلاقة بين معدل دوران شريك المراجعة وأتعاب المراجعة علي جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية **للدراسات المحاسبية، ٣(٤)**، ٦٧٢-٧٣١.

٢) أبو الخير ، مدثر طه (٢٠٠٦)" التغيير الإجباري للمراجعين وأثرة علي تكاليف وجودة عملية المراجعة دراسة ميدانية في البيئة السعودية " **المجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة ، مصر ، العدد ٢ ، ص ص :٧١-١١٧**

٣) بن عيسى يسرى وحفيظي سهام (٢٠٢٣). المراجعة الداخلية كآلية لتفعيل حوكمة الشركات رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، **كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**.

٤) باسودان، يوسف عبدالله عمر، و سليمان، سامح محمود إبراهيم. (٢٠٢٢). أثر طول فترة المراجعة وحجم مكتب المراجعة على جودة القوائم المالية: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز – الإقتصاد والإدارة، مج٣٦، ع١ ، ١ – ٣٣

٥) خلف، محمد سامي سلامه (٢٠٢٣). التأثيرات المحتملة للإفصاح عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجعة في بيئة الأعمال المصرية. **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد (٧)، العدد (١)**، ص ٤٨٤-٥٥٦.

٦) خليل، على محمود مصطفى (٢٠١٩). تحليل العلاقة بين مدى الالتزام بأخلاقيات الأعمال وجودة التقارير المالية فى ضوء المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI G4) دراسة تطبيقية **مجلة الفكر المحاسبي، ٢٣(٢)، ٩٩٢-١٠٥٩.**

ثانيًا: المراجع الأجنبي

1) Al-Thuneibat, A. A., Issa, R. T. I. A., & Baker, R. A. A. (2011). Do audit tenure and firm size contribute to audit quality?: Empirical evidence from Jordan. **Managerial Auditing Journal, 26(4), 317-334..**
2) Carcello, J. V. and Nagy, A. L. (2004) "Audit firm tenure and fraudulent financial. de Ricquebourg, A. D., & Maroun, W. (2023). How do auditor rotations affect key audit matters? Archival evidence from South African audits. **The British Accounting Review, 55(2), 1-19.**
3) 3-, D. L., Mock, T. J., & Turner, J. L. (2008). Does increased audit partner tenure reduce audit quality?. **Journal of Accounting, Auditing & Finance, 23(4), 553-572**
4) Fettry, S. (2015). The influence of business ethics commitment on financial reporting quality. **International Journal of Applied Business and Economic Research, 13(6), 4243-4263.**
5) Qawqzeh, H. K., Endut, W. A., Rashid, N., & Dakhlallh, M. M. (2020). Impact of the external auditor's effectiveness on the financial reporting quality: The mediating effect of audit quality. **Journal of Critical Reviews, 7(6), 1197-1208**.